المشهد الثانى
هل صادرت الكنيسة الملف القبطى؟

الأقباط هم جماعة فرعية من الجماعات المشكِّلة للجماعة المصرية، ونظرا لعمق الدور التاريخى للأقباط، ولأن المرحلة القبطية سبقت المرحلة العربية الإسلامية، أصبح الوجود القبطى - فى تصورى - يمثل أحد أهم الركائز المشكلة لطبيعة الجماعة المصرية. فالقبطية فى مصر سمت رئيس للجماعة المصرية، مع غيرها من المميزات المصرية الأخرى. بل لعلى أزعم أن مركزية الجماعة المصرية فى بنية الحضارة العربية الإسلامية تجعل للأقباط وضعا مركزيا فى بنية الأمة الإسلامية. ففى الكثير من الأحيان لا نلاحظ الدور المحورى الذى ينتج عن التنوع، وكيف يصنع هذا التنوع تركيبا حضاريا خاصا. والأمة العربية تكتسب تميزا من جماعات المسيحيين العرب، والأقباط من أهم هذه الجماعات. نخلص من هذا، تميز الأمة الإسلامية بحضارتها الوسطية، وتميزها بالتنوع الداخلى، الذى نعتقد أنه أحد ركائز الوسطية.

تلك المقدمة تدفعنا لتبين أهمية الملف القبطى، ولماذا نرى أن الشأن القبطى شأن عام، لا نقول إنه يهم الجماعة المصرية، بل نرى أنه يهم الأمة العربية، والأمة الإسلامية. فما يحدث فى الملف القبطى ليس شأنا يؤثر على الأقباط، بل شأنا يؤثر على مجمل الأمة. وعلى الأقباط أن يعوا دورهم التاريخى فى أمتهم، فالمسألة ليست مجرد بنود فى شأن خاص، أو مشكلات خاصة، بل المسألة تتعدى ذلك لتصل إلى سلامة البنية الداخلية للجماعة المصرية، ومن ثم للأمة العربية، والإسلامية.

***

نصف قرن من التحولات

لهذا علينا أن نرصد التحولات الكبرى والرئيسة فى شئون الملف القبطى، والتى حدثت منذ أكثر من نصف قرن، وسيكون علينا أن نبدأ من الصورة التى تركها لنا القرن التاسع عشر، لنرى ماذا حدث.

١ـ فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، نلمح محاولات للإصلاح القبطى، تراوحت بين دور لرجال الدين، مثل البابا كيرلس أبو الإصلاح، أو محاولات لكبار أعيان القبط. والحقيقة أن التنافس أو الصراع بين كبار القبط ورجال الدين دار فى العديد من الحوادث، بسبب أن أعيان القبط رأوا أن رجال الدين غير مؤهلين للإصلاح، وليس لديهم القدرات اللازمة لذلك. ومن هنا ظهرت فكرة المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس، والذى حاول من خلاله كبار القبط فرض دور لهم على

عملية الإصلاح داخل الكنيسة. وظل الأمر فى مجمله يدور حول رؤى الإصلاح، وأنسب الوسائل لذلك.

٢ـ لكن بالنظر لتلك الفترة سنرى الدور البارز لأعيان القبط فيما يخص الشأن القبطى أو الملف القبطى، إن جاز التعبير. فلم يكن الشأن القبطى محصورا أو مركزا فى الكنيسة، بل كان الشأن القبطى يخص الأقباط، وكان لأعيان القبط دور ملموس فى إدارة شئون الأقباط. ولم يكن هذا يعنى أن الكنيسة لم يكن لها دور مؤثر، بل نقول إن الملف القبطى توزع بين النشاط الأهلى القبطى، أو النشاط المدنى - إن جاز التعبير - والنشاط الكنسى القبطى. والحقيقة أن الصراع الحادث فى مسألة المجلس الملى ـ والذى تدخلت فيه بعض القوى السياسية ـ لم يكن صراعا حول من يمثل الأقباط، الأعيان وكبار القبط أم الكنيسة، بل كان صراعا حول الإصلاح فى الكنيسة، بسبب أن أعيان القبط وكبارهم رأوا أن الكنيسة تتأخر عن الإصلاح، بما لا يتواكب مع الزمن. وظل هذا الأمر مطروحا بشكل مؤثر، منذ منتصف القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين. وظل ممثل الأقباط ـ عندما يكون الشأن سياسيا، أو يخص الدولة ـ هم أعيان القبط وكبارهم، وظل دور الكنيسة بارزا فى الشأن القبطى الدينى، ورمزيتها ظلت فاعلة ومؤثرة.

٣ـ ولعل المؤتمر القبطى الأول فى عام ١٩١١، والدور القبطى فى ثورة ١٩١٩، هما من اللحظات المهمة فى الملف القبطى. ففى المؤتمر القبطى ـ

الذى قام على المطالب القبطية، ذات التوجه الطائفى ـ كان لكبار القبط الدور البارز، وفى ثورة ١٩١٩ والتى قامت على الوحدة الوطنية والنضال المشترك، كان لكبار القبط دور مهم، بل هم أصحاب القرار بقبول الاشتراك مع سعد زغلول فى الثورة. نفهم من هذا أن كبار القبط والأعيان كان لهم دور أساسى فى إدارة الملف القبطى، وتحديد دور الأقباط، فى لحظات تاريخية فاصلة. ويتضح لنا أيضا، أن الطرح الطائفى وإطار الوحدة الوطنية كان من البدائل التى تبنتها نخبة قبطية، فى فترات زمنية مختلفة، أو متتالية.

٤ـ نلخص هذا فى أننا أمام قضية الإصلاح الكنسى، وقضية تمثيل الأقباط، أو معالجة وتناول الشأن القبطى. وما حدث حتى منتصف القرن العشرين تراوح بين تنافس أو صراع فى ملف الإصلاح الكنسى بين رجال الدين والنخب القبطية، أما فى الشأن القبطى، ذى الطبيعة السياسية، فكان لكبار القبط دور مركزى. ومعنى هذا أن كبار القبط أرادوا القيام بدور فى الإصلاح الكنسى بجانب دورهم فى الشأن القبطى العام، ونتج ذلك عن عدم رضاء كبار القبط على ما وصلت له المؤسسة الكنسية فى تلك الحقبة من الزمان.

٥ـ ولكن فى أربعينيات القرن العشرين، حدث تحول رئيس فى فكر الإصلاح الكنسى عندما رأى البعض أن الإصلاح لا يمكن أن يتم إلا من داخل المؤسسة الكنسية. وفى تلك الفترة كان للرهبنة دورها الرئيس فى

تشكيل مسار الحركة داخل الكنيسة. حيث أصبحت الرهبنة - وعبر عدد من القرون - هى المدرسة التى يتخرج منها آباء الكنيسة الأرثوذكسية. ولهذا رأى عدد من الجيل الجديد من شباب القبط أن تطوير الكنيسة يجب أن يحدث من الداخل وليس من الخارج، أى من رجال الرهبنة، وليس من قِبَل كبار القبط. وكانت المسألة عند هذا الحد ترتبط بالإصلاح، قبل غيرها من الشئون فى الملف القبطى. ودخل سلك الرهبنة جيل جديد، كان النواة الرئيسة لجيل مثقف من الرهبان. وكان منهم أعلام فى التاريخ الكنسى، فمنهم البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقصية، كما كان منهم الأنبا صموئيل أسقف الخدمات، والأب متى المسكين الراهب فى محراب اللاهوت، والأنبا غريغوريس أسقف البحث العلمى، وغيرهم. بل نقول إن بعد هذا الجيل من المثقفين الرهبان توالت أجيال من المتعلمين والمثقفين، حتى أصبح الرهبان يمثلون شريحة من كل التخصصات. وهنا تغيرت بالضرورة - وعبر السنوات التالية - مسألة الإصلاح الكنسى، فقد أصبح رجال الكنيسة هم رهبانًا جددًا، لديهم مؤهلات عملية وثقافية، وليست فقط مؤهلات روحية، كما كان الأمر من قبل.

٦- ولم يكن التغير الحادث فى الأربعينيات من القرن العشرين هو التغير الوحيد المهم، ففى عام ١٩٥٢ تقريبا، أسست جماعة الأمة القبطية، والتى قامت بعد ذلك باختطاف البابا يوساب، وإجباره على

التنحى عن الكرسى البابوى، ثم كانت نهايتها بسبب تلك الحادثة فى عام ١٩٥٤م، وكانت تلك الجماعة لا تحمل فقط قضية الإصلاح الكنسى كبرنامج لها، بل كانت تتبنى أيضا الشأن القبطى. وهى بذلك جماعة قامت على برنامج مزدوج، جزء منه موجه لرجال الدين، فى محاولة لفرض الإصلاح من الخارج، أى من خارج رجال الدين، وجزء منه خاص بإدارة الملف القبطى فى مختلف جوانبه الأخرى ومنها الجوانب السياسية.

٧ـ ومرة أخرى تكتسب فكرة الإصلاح من داخل سلك الرهبنة بعدا جديدا، خاصة بعد فشل تجربة جماعة الأمة القبطية، رغم ما حققته من شعبية فى فترة زمنية قصيرة. وكانت تلك الجماعة تقوم على نمط مشابه لجماعة الإخوان المسلمين، لتصبح جماعة من الأقباط تتبنى الشأن القبطى المدنى والكنسى فى آن واحد. وعندما فشلت التجربة من خلال توافق بين الكنيسة والدولة، أصبح ملف الإصلاح الكنسى فى يد رجال الدين، والرهبان الجدد ـ حيث تأكد أن منهج الرهبان الجدد، والذى يقوم على الإصلاح من الداخل، أى من داخل الكنيسة ورجال الدين وسلك الرهبة ـ هو المنهج الأرجح، والذى يمكن أن يحقق نجاحا.

٨ ـ ودارت عجلة الحقبة الناصرية، وجاءت مرحلة التأميم، والتى أصابت الأعيان، ومنهم أعيان القبط. والحقيقة، أن الأقباط ـ ومنذ عهود بعيدة ـ يميلون أو يختارون العمل الحر والخاص، ولذلك حققوا تميزا فى

عالم الأعمال الخاص، لذلك كانت عملية التأميم تصيبهم مثل غيرهم، ولكن حجم الضرر الواقع عليهم يكون نسبيا أكبر. والمشكلة هنا لم تكن تخص التأميم كفعل اقتصادى ومشروع سياسى للنظام الناصرى فقط، ولكنها كانت ترتبط أيضا بكيان كبار القبط وأعيانهم. وبالطبع كان المشروع الناصرى يدور حول مسألة سياسية فى الأساس، ويرتبط بتوجهات رجال ثورة يوليو، ومنهجهم فى تحقيق الدولة الحديثة القوية. ولكن الأمر اختلف بالنسبة للأقباط اختلافا نراه الآن، ولم يكن من السهل أن يظهر فى تلك الحقبة. فالتأميم ضرب جماعة الأعيان القبطية فى الصميم، وهاجر منها عدد كبير، وفقد الباقى مكانتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهنا نقول: إن الجماعة القبطية - ولأول مرة فى تاريخها - تفقد نخبة أعيان القبط وكبارهم. والتى كان لها دور تاريخى مؤثر، وتناولت الشأن القبطى، بل قامت على إدارته فى العديد من المراحل التاريخية. وكانت فى كل الأحوال تشارك المؤسسة الكنسية فى الشئون القبطية الدينية، بل وكانت أحيانا - كما ذكرنا - تحاول القيام بدور فى الإصلاح الكنسى.

٩- وفى الفترة الناصرية لم يستطع الخبراء الأقباط - من رجال النظام الناصرى - القيام بدور فى الشأن القبطى، أو القيام بالدور المفقود لأعيان القبط. فهم ببساطة من رجال الدولة، أى أن انتماءهم الأساسى للنظام، بل إن مكانتهم كانت تجىء من تعيين النظام لهم كوزراء. ولم تأت مكانة

هذه الفئة من دورها الاجتماعى والاقتصادى، أو من مكانتها لدى القبط، لذلك ظلت تمثل الدولة لدى الكنيسة، ولدى الأقباط، ولا تمثل الأقباط أو الكنيسة لدى الدولة. لهذا نقول: إن الجماعة القبطية، ومع نهاية الحقبة الناصرية، كانت قد فقدت نخبتها، وبقيت الكنيسة، والتى كان النظام الناصرى يتعامل معها، ويعطى لها موضعا خاصا.

١٠ـ وعندما جاءت مرحلة السادات، وبعد ظروف سياسية مؤثرة، على رأسها هزيمة عام ١٩٦٧، بدا واضحا أن الجماعة المصرية كلها تعانى من فقد المشروع السياسى الموحد، ومن فقدها لهويتها، واضطراب إحساسها بالانتماء. لقد دخلنا سبعينيات القرن العشرين ونحن نعيش أزمة شاملة، لم يتم تجاوزها بحرب أكتوبر ١٩٧٣م، بل تعمقت أكثر بسبب توتر الحالة الاجتماعية والاقتصادية مع سياسة الانفتاح، واضطربت مرة أخرى بسبب الصلح مع اليهود. وما يهم هنا أن مرحلة السادات تميزت باللجوء للدين، لإعادة ترتيب الهوية والانتماء والإحساس بالأمان، وما حدث للمسلمين حدث للأقباط. وظهرت العديد من الحركات الإسلامية التى تبنت القضايا الدينية والإحياء الدينى، كما تبنت العديد من القضايا السياسية أيضا. وفى نفس الوقت ظهرت حركات الإحياء الدينى القبطى، وتزايدت مظاهر التدين، والارتباط بالكنيسة.

١١ـ وفى حقبة السادات كان على رأس الكنيسة البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقصية، وهنا أصبح ملف إصلاح

الكنيسة فى يد بابا مثقف، ينتمى لجيل الرهبان المصلحين، وكان ممن رفعوا شعارات الإصلاح فى عهد البابا كيرلس السادس. ورغم أن البعض اختلف مع البابا حول بنود وجدول أعمال الإصلاح، وحول ذلك دارت العديد من المعارك، إلا أن ملف الإصلاح أصبح فى كل الحالات ملفا كنسيا بامتياز.

١٢ـ أما الملف القبطى، فلم تعد هناك نخبة قبطية تتولاه، وفى نفس الوقت كانت حركة الإحياء الدينى القبطى جارفة، وكانت الكنيسة الأرثوذكسية تشهدا إصلاحا وتطويرا داخليا، وتشهد بروز نجم جيل الرهبان الجدد، أو جيل الراهب المثقف، بل نقول: أجيال من الرهبان الذين كان لهم تأثير إصلاحى مهم. ومع اللجوء للكنيسة، كانت الدولة تتعامل مع الكنيسة بوصفها ممثل الشأن القبطى. فلم يكن هناك رفض رسمى لدور الكنيسة فى الشأن القبطى، بل كان الرفض يخص بعض المواقف دون غيرها. وكان القبول هو من نصيب مواقف أخرى. يدلنا على هذا أن الإحياء الدينى القبطى تواكب مع التفاف حقيقى حول الكنيسة، وتولى الكنيسة لملف الإصلاح الكنسى وملف الشأن القبطى، دون أى منافس آخر. وحدث توافق بين توجهات الأقباط ورغبة القيادة الكنسية، فقد كانت هى القيادة المؤهلة للدور المنوط بها من قبل الأقباط. وكان القبط يتوجهون للكنيسة، لجوءا للتدين، ولجوءا لممثلهم الجديد، ولم يكن هناك بديل عنها. فقد غابت النخبة القبطية بالتأميم، كما غابت

أيضا بغياب الحياة السياسية والأهلية بمختلف أنشطتها، نتيجة مصادرة نظام يوليو لكل الأدوار والأنشطة الأهلية داخل وعاء الدولة.

تلك المراحل المتتالية تفسر لنا لماذا أصبح الملف القبطى فى يد الكنيسة دون غيرها، فلم تعد هناك نخبة قبطية لها دور قيادى بين الأقباط، وقادرة على إدارة شئونهم الاجتماعية والسياسية. ولهذا أصبحت الإدارة الكنسية هى المسئول الأول عن الملف القبطى (يناير ١٩٧٧)، ولم تمض إلا سنوات من سبعينيات القرن الماضى حتى انعقد المؤتمر القبطى، وقدم مطالب الأقباط، وكان المؤتمر من رجال الدين أساسا، وبهذا تأسس وضع جديد، حيث أصبحت الكنيسة هى التى تعمل من أجل تحقيق المطالب القبطية. وحدث الصدام الشهير بين الرئيس السادات والبابا شنودة الثالث فى عام ١٩٨١م، والذى نتج عنه تحديد إقامة البابا فى دير وادى النطرون.

يمكننا أن نرصد بالتالى تغيرا فى وضع الأقباط؛ لأن الشأن القبطى ابتعد عن المجال الأهلى والمدنى، وابتعد بالتالى عن المجال السياسى. لقد تحول الملف القبطى إلى شأن مؤسسى خالص، بين مؤسسة الكنيسة ومؤسسة الدولة. ونظن أن لهذا الوضع تأثيرات بالغة على دور الأقباط، وهو ما يؤدى إلى تأثيرات بالغة على الجماعة المصرية والأمة كلها. فالدور الفاعل للجماعات المشكِّلة للجماعة المصرية يتحقق فى مجالات الحياة المتنوعة، والوضع الحالى للملف القبطى ربما يدعو الأقباط

للانعزال. أى أننا نفقد دورا لجماعة من الجماعات المشكِّلة للجماعة المصرية، بتراجع دور هذه الجماعة داخل الشأن الخاص، بدلا من أن تكون معالجة الملف القبطى جزءا من حركة الأقباط داخل إطار النشاط العام لجماعتهم الأكبر. وبهذا أصبح تطور الملف القبطى ـ والشأن القبطى ـ مرتبطا بمنهج الإدارة الكنسية فى معالجة هذا الملف.

***

تطور إدارة الكنيسة للملف القبطى

كانت مرحلة المواجهة بين الدولة والكنيسة فى عهد الرئيس السادات ذات دلالة مهمة فى تحولات الشأن القبطى. حيث تأسس أسلوب لتناول الشأن القبطى، يقوم على تقديم المطالب، والاحتجاج والضغط لتحقيق هذه المطالب، خاصة من خلال مسألة اعتكاف البابا، وإلغاء صلاة العيد، والتى يتم فيها استقبال مندوب رئيس الجمهورية. وبين الاعتكاف الأول فى نهاية عهد السادات، والاعتكاف الذى حدث مع تداعى أحداث قضية وفاء قسطنطين، سلسلة من الأحداث التى شكلت نهجا فى العلاقة بين الكنيسة والدولة، والعلاقة بين الكنيسة والأقباط، وأسلوب إدارة الكنيسة للملف القبطى. ونركز هنا على أهم عناصر هذا النهج، لنعرف الصورة الأخيرة التى وصل لها.

دروس من الصدام الأول

فى مواجهة الدولة كانت البداية مع الاعتكاف، أو الاحتجاج الصامت، والذى يتواكب معه مطالبات قبطية بعودة البابا شنودة الثالث لإلقاء دروس الأربعاء، وهو ما يعنى مطالبة الدولة بتحقيق مطالب البابا، حتى يعود من الدير، وهى فى النهاية مطالب الأقباط أنفسهم. وعندما قرر السادات تحديد إقامة البابا شنودة الثالث فى الدير وتشكيل لجنة لإدارة الكنيسة، أدى ذلك لوعى قيادة الكنيسة بالنتائج السلبية للاحتجاج والمواجهة مع الدولة، كما أدركت الدولة صعوبة تغيير قيادة الكنيسة. لذلك كانت المرحلة التالية لذلك تعد اختبارا حقيقيا لنهج كل طرف، وكيفية التعامل فى المستقبل. واستطاعت الكنيسة إفشال دور اللجنة المعينة لإدارة الكنيسة، وبدعم من الأقباط، ولأنها سابقة تتعارض مع النظام الكنسى. بهذا تأكد أن اختيار القيادة الكنسية ـ أى البابا ـ شأن كنسى يتبع النظام الكنسى، ولا يمكن للدولة أن تتدخل فيه وتحوله إلى أسلوب التعيين والتدخل الإدارى.

من ناحية أخرى، رأت القيادة الكنسية أن تحديد إقامة البابا ـ دون وجود ضغط يمنع الدولة من ذلك ـ يعنى أن الأمر يحتاج لتأسيس وضع يمنع من تكرار هذا الأمر، ويكسب الكنيسة قدرة على تحقيق مطالب القبط من خلال الاحتجاج، وإلا يصبح الأمر مجرد مواجهة وصدام بدون فائدة. لذلك بدأت القيادة الكنسية فى منهج آخر ـ منذ منتصف

الثمانينيات بعد خروج البابا شنودة الثالث من الإقامة الجبرية - يعتمد على الحوار المباشر مع الدولة، دون المواجهة العلنية، كما يعتمد على تأسيس وضع القيادة الكنسية لدى الرأى العام، وخاصة أجهزة الإعلام.

وقامت عناصر تلك المرحلة على موقف البابا من قضية زيارة الأقباط لمدينة القدس، حيث منع زيارة القدس، وقال إننا لن ندخلها إلا مع إخواننا المسلمين. وأكد البابا عبر العديد من اللقاءات المواقف الوطنية للكنيسة القبطية. ومن جانب آخر، انخرطت الكنيسة أو بعض مؤسساتها فى حوارات مع المثقفين والكتّاب، كانت مع المفكرين الإسلاميين فى البداية، ومع المثقفين العلمانيين بعد ذلك. وفى نفس الوقت عزز البابا والقيادات الكنسية من التواجد القبطى الأرثوذكسى فى المحافل الدولية المسيحية، والتى اتهمت ضمنا بأنها أخذت موقفا سلبيا وصامتا من المواجهة بين السادات والبابا شنودة الثالث. بهذا حاولت القيادة الكنسية تأسيس وضعها فى الداخل والخارج. وكأنها تريد معالجة ما يمكن أن يحدث من نتائج بسبب أى مواجهة مع الدولة. وفى نفس الوقت أصبح المنهج المعتمد منذ منتصف الثمانينات هو الحوار المباشر وغير العلنى، مضافا له الاحتفالات الرسمية، التى يعلن من خلالها تأكيد كل الأطراف على الوحدة الوطنية، خاصة فى شهر رمضان.

وجملة هذه الصورة أدت إلى ظهور تيار بين الأقباط يواجه القيادة الكنسية، ويتهمها بأنها تطلب ود الدولة، أو أنها تتساهل مع الدولة فى

مـا يخص الشـأن القـبطى . ولكنهـا أدت فى الوقت نفـسـه إلى تأسـيس وضعية إعلامية للقيادة الكنسية ، وشبكة من العلاقات الواسعة . وهنا نرى أن هذه المرحلة قد شهدت موافقة ضمنية وعلنية على دور الكنيسة فى الشـأن القـبطى ، وجـاءت الموافـقـة من الدولة ومن الإعـلام والرأى العام . والأمر لا يتعلق برأى القيادات الكنسية فى القضايا الوطنية ؛ لأنها التزام دينى وأخلاقى ووطنى ، ولكن الأمر تعلق بأن كل الأطراف كانت تتـعـامل مع الشـأن القـبطى من خلال الكنيسـة ، وأولهم الدولة . ومـرة أخرى يتأكد دور الكنيسة فى الملف القبطى ، كـما يتأكد تفويض الأقباط لها فى شئونهم الخاصة .

القضايا الوطنية ودلالتها السياسية

وتغيرت الأمـور بعد ذلك فى تسعـينيات القرن الماضى ، خاصة مع نهايات القرن . وكان التغير يأخذ مسارا لتأكيد دور الكنيسة ، ومسارا لتصعيد المواجهة وعرض المطالب القبطية . وجاء تأكيد دور الكنيسة فى قضية وطنية لم تأخذ حقها من الاهتمام ، فى ما تضمنته من دلالات . فعندما أقبل بعض الأقباط على زيارة القدس ، ووقف البابا شنودة الثالث ضد هذا التوجه ، اهتم الإعـلام بالجانب الوطنى فى المسألة ، ولم يهتم بالجانب السياسى الكنسى فيها . فقد قرر البابا شنودة الثالث حرمان كل من يقوم بزيارة القدس . وهنا استخدمت سلطة الحرمان الكنسى فى غير

موضعها، ودون سند من التقاليد الكنسية، التى تنظم قرارات الحرمان. وبهذا مارست القيادة الكنسية دورا سياسيا، واتخذت قرارا سياسيا، وفرضت هذا القرار على الأقباط، واستخدمت سلطتها الدينية فى تنفيذ القرار السياسى، وقبول هذا الأمر بمعارضة من بعض الأقباط، حتى تم فرضه فى نهاية الأمر، أى تم فرض سلطة القيادة الكنسية فى شأن سياسى.

والحقيقة أن المنع من السفر قرار سياسى فى المقام الأول، ومن سلطات الدولة، والسلطات القضائية دون غيرها. كما أن هذا القرار تم تنفيذه على الأقباط، ولم يكن منفذا على المسلمين. والبعض يرى أن الكنيسة أوقفت شعيرة دينية، والحقيقة غير ذلك؛ لأن زيارة القدس ليست شعيرة، بقدر ما هى تبرك، وحتى وقف الشعيرة لا يؤدى إلى المنع من السفر. وكان المفروض أن تعلن الكنيسة عن رأيها، وتحاول إقناع الأقباط به، دون أن تمارس حق فرضه، وهى لا تملك السلطة السياسية والقانونية لذلك. وبالفعل كانت القيادة الكنسية تكتفى بإعلان رأيها، حتى تزايدت معدلات زيارة القدس، فرأت القيادة الكنسية أن هذا الأمر يعنى أن الأقباط لم يلتزموا طواعية برأى القيادة الكنسية، فقررت أن تحول رأيها إلى قرار نافذ. وعندما تم تنفيذ قرار الحرمان على البعض، وحاولوا الاعتذار للقيادة الكنسية، طلب منهم أن يكون الاعتذار علنيا وفى صحيفة الأهرام القاهرية، وهو ما حدث.

وقد فسرت القيادة الكنسية موقفها من زيارة القدس بأن هذه الزيارات قد تؤدى لمشكلات، وقد يتعرض بعض الأقباط لهجوم أو يلحق بهم أذى من عمليات المقاومة، مما يؤدى إلى رد فعل سلبى للرأى العام. لهذا قررت استخدام سلطتها لمنع زيارة القدس، وفسر قرار استخدام حق الحرمان فى موضع غير موضعه، بأن على الأقباط الالتزام بقرار البابا، لذلك يحرم من لا ينفذه، فعليهم توصيل رسالة للرأى العام، بأن الأقباط ينفذون رأى البابا. إذن تجلى هنا الدور السياسى للكنيسة، كما أرتبط هذا الدور بسلطة سياسية نافذة، وتقبل الرأى العام ما حدث، دون أن ندرك أن الأمر مثّل تغيرا خطيرا فى علاقة الكنيسة بالأقباط، وعلاقتها فى مواجهة الدولة. أعلم أن القضية وطنية فى المقام الأول، وأن ما حدث كان لخدمة المصالح الوطنية للجماعة المصرية، وكان لمصلحة الجماعة القبطية. فزيارة القدس مرفوضة فى ظل الاحتلال الصهيونى، كما أن أى شكل من التطبيع يخدم مصالح العدو. نعم علينا أن نؤكد أن الهدف كان وطنيا ومقبولا، لكن المنهج كان أمرا آخر، فقد كان تأسيسا لدور الكنيسة بين الأقباط.

توالى تصاعد التوتر

وعلى الجانب الآخر كانت الأحداث تتصاعد، ما بين الكشح الأولى والثانية، ثم قضية جريدة النبأ، وأخيرا قضية وفاء. وما حدث فى هذه

الوقائع المتتالية كان جديرا بالاهتمام، ففى أحداث الكشح ارتبطت الوقائع بأحداث عنف، كان لها ضحاياها. إذن كانت أحداث الكشح، تقع فى إطار أعمال جنائية يحاسب عليها القانون. وهذه الأعمال حدثت بين بعض الأقباط وبعض المسلمين. أما فى حادثة جريدة النبأ، فإن الجريدة نشرت موضوعا وصورا عن رجل دين مسيحى، واستخدمت أسلوبها المعتاد، وهو ما نسميه أسلوب الصحافة الصفراء. وفى قضية وفاء، أصبحنا بصدد امرأة تركت منزلها لتشهر إسلامها.

ولكن الموقف القبطى والكنسى فى هذه الحالات توجه باللوم على الدولة وعلى المسلمين، وجرى الاحتجاج علنيا، فى الكشح أولا، ثم فى المقر البابوى فى حادثة النبأ ووفاء. وفى كل هذه الأحداث رفعت شعارات مستفزة، حيث طالب بعضها بالتدخل الأجنبى. ودلالة هذه الأحداث، أن رد الفعل لم يرتبط بالفعل الذى قام من أجله ارتباطا متوازنا. ففى قضية وفاء وصلنا مرة أخرى إلى الاعتكاف، أى الصورة المتكاملة للاحتجاج، رغم أن القضية كانت شأنا فرديا. وحتى فى حادثة جريدة النبأ، لم يكن الاحتجاج على الجريدة، بل على الدولة والمسلمين، وكأن المسئولية تقع على الجميع، وليس على الجريدة، أو من تعاون معها. وهنا يتضاءل التيار الذى عارض مهادنة الكنيسة للدولة، ويعاد ترتيب المشهد القبطى، ليعبر عن التحام بين الكنيسة والأقباط، كما حدث فى نهاية حكم السادات.

يتضح من هذه الصورة، أن تلك الأحداث مثلت مناسبات لعودة التأكيد على المطالب القبطية، ومثلت مناسبة لاختبار المواجهة بين الكنيسة والدولة. وفى المرة الأخيرة - أى قضية وفاء - كانت الدولة هى التى تنسحب من المواجهة أمام الكنيسة. بهذا تغير الوضع عن نهاية فترة حكم السادات، وتأسست وضعية للكنيسة فى الشأن القبطى. وبهذا أصبحنا أمام ملف قبطى جديد، يتحدد مضمونه فى المطالب أو المشكلات القبطية، وتتحدد أطرافه فى الأقباط والكنيسة والدولة، دون أى أطراف أهلية أخرى، ودون تواجد للجماعة المصرية، أو بعض من فعالياتها. من هنا جاءت أهمية قضية وفاء.

***

تداعيات قضية وفاء على الملف القبطى

لماذا نقف عند قضية وفاء قسطنطين؟ لأنها لحظة كاشفة، تجمعت فيها عدة عوامل واتجاهات، تأكد أن لها ثقلا ووزنا فى الواقع المعاش. لهذا نحتاج لقراءة دلالات اللحظة، ونفهم الاتجاهات والمواقف التى سمحت بحدوثها. وعلينا أن نفعل هذا، لأننا لا نرغب فى تكرار اللحظة مرة أخرى، بنفس صورتها، أو بصورة أخطر فى دلالتها. فما حدث من صراع حول حق الولاية بين الدولة والكنيسة، لا نقول فقط: إنه ليس فى صالح الدولة ولا فى صالح الكنيسة، بل نقول: إنه ليس فى صالح الجماعة المصرية. ففى هذه القضية تم ترتيب عدد من الأوضاع التى يمكن

أن تؤثر سلبا على تماسك الجماعة المصرية، لأنها تخلق حالة من التمييز القانونى والدستورى، وحالة من التمييز فى الواقع المعاش بين المسلمين والأقباط. فما حدث جعل للأقباط وعليهم ولاية للكنيسة أولا، أما الولاية للدولة فتأتى من خلال ولاية الدولة على الكنيسة.

وإذا بحثنا عن الجماعة المصرية، سنجد أنها تمثل الجماعة الحضارية والسياسية التى تنظم حركتها داخل النظام العام، ويترتب لها حقوق وواجبات تجاه الدولة والدستور والقانون. وتقوم الجماعة المصرية - بوصفها الإطار الجامع لكل الجماعات والاتجاهات والمؤسسات، ومنها الكنيسة والأزهر وغيرهما - بدورها فى تشكيل الحياة الاجتماعية والسياسية، ومنها يأتى دور الجماعة الوطنية فى مواجهة التحديات الخارجية، والمطالبة بالإصلاح. والأقباط هم جزء أصيل من الجماعة المصرية، ويفترض أنهم أيضا جزء أصيل من كل مكونات الجماعة المصرية. أى أنهم ينتمون للجماعة المصرية - من خلال انتمائهم للجماعات المهنية والجغرافية والسياسية، وكذلك انتمائهم للكنيسة، أو إلى جماعتهم الدينية.

طبيعة المؤسسة الكنسية

ولكن الوضع الحاصل فى قضية وفاء جعلنا نرى صورة مختلفة، حيث الكنيسة تعبر عن الأقباط فى مواجهة الدولة، ولم يعد هناك مساحة

للجماعة الأهلية، أو إلى أى نشاط أهلى أو مدنى. معنى ذلك، أن الشأن القبطى أصبح يخص مؤسسة الأقباط - وهى الكنيسة - فى مواجهة الدولة. وهذه العلاقة المؤسسية أخلت بوضعية الجماعة المصرية، من حيث هى كيان أهلى غير إدارى. ومعنى هذا أيضا، أن تلك الوضعية أخلت بالتعريف التاريخى للكنيسة، حيث إنها مؤسسة أهلية أولا وأخيرا، ولكن تمثيلها للأقباط، أو للشأن القبطى فى مواجهة الدولة جعل منها مؤسسة إدارية على نمط المؤسسات التى تتشكل منها الدولة.

وتلك فى ظنى واحدة من النتائج التى يجب أن نتوقف عندها، لأنها تمثل لحظة فارقة فى تاريخ أقباط مصر. فالكنيسة بحكم دورها الدينى، ودورها فى إقامة الشعائر الدينية، تعد مؤسسة أهلية يقوم على شئونها رجال الدين. وعليهم مسئوليات النصح والوعظ والتعليم وممارسة الشعائر. ومن مسئولية ووظيفة رجل الدين تتشكل مسئوليته الروحية على رعايا الكنيسة المنتمين لها. وهذه المسئولية الروحية مرتبة فى أنظمة تضع شروطا للعضوية فى الكنيسة، ومن هذه الشروط تتحدد سلطة الكنيسة فى قبول العضوية أو رفضها، أو إنهاء العضوية، بما يعرف بالحرم لدى طوائف مسيحية، أو القطع لدى طوائف أخرى. وهنا نؤكد أن هذه السلطة الروحية المشكِّلة لنظام العضوية تؤدى إلى دور فاعل للكنيسة يسمح لها بإجراء محاكمة دينية للأعضاء، وكل هذا ثابت فى الأنظمة واللوائح، وكذلك موجود لدى كل الطوائف المسيحية.

والهدف من هذه الإجراءات ليس فرض سلطة على الناس فى شئونهم الدينية، ولكن تنظيم أوضاع الطائفة المسيحية، بتحديد العقائد الأساسية التى تؤمن بها، ويكون على عضو الطائفة قبول هذه العقائد وعدم الإخلال بالواجبات الدينية الأساسية، حتى يكون عضوا فى الطائفة المسيحية، أى عضوا فى الكنيسة.

دور غير مسبوق للكنيسة

وهنا علينا أن نؤكد أهمية الفرق الواضح بين الإسلام والمسيحية فى هذا الشأن، فالإسلام ليس له مؤسسة بهذا الشكل، ولكن الممارسة الدينية فى الإسلام تتشكل من خلال عدد من الكيانات المتنوعة، والمنفصلة عن بعضها، والتى لا تمثل إلا إطارا للجماعة المؤمنة، ومنها المساجد والجوامع، ثم جماعات العلماء وغيرها. أردنا من ذلك التأكيد على أن دور المؤسسة فى المسيحية غير دورها فى الإسلام، وهذا نوع من التنوع فى الممارسة الدينية، ونوع من التنوع فى الجماعة المصرية. ولكن هذا التنوع أصبح فى هذه اللحظة سببا فى تلك الصورة المضطربة التى نقف أمامها، لأن التنوع الدينى جزء أصيل من حالة التعايش التى شهدها تاريخ الجماعة المصرية، وعندما تحول هذا التنوع من المجال الدينى إلى المجال الاجتماعى والسياسى أصبحنا فى حالة من الاضطراب، لأننا لا نملك أدوات تاريخية للتعامل مع هذه الحالة. ولا نريد أن نقول إن هذه

الحالة غير مسبوقة تاريخيا، ولكن سوابقها كانت لحظات غير مكتملة، والجديد هنا أن الكنيسة عندما عبرت عن الشأن القبطى، وتحدثت باسم الأقباط، وطالبت بحقوقهم، لم يكن هناك كيان آخر، ينازعها الولاية على الشأن القبطى، وهذا هو بالضبط ما جعل اللحظة التى نقف أمامها غير مسبوقة تاريخيا. فمهما كان دور الكنيسة فى التاريخ، فقد كان دائما للجماعة القبطية صور متعددة تعبر بها عن نفسها.

أردنا من هذا تعريف المؤسسة الكنسية، بوصفها مؤسسة أهلية دينية، لنرى تأثير تمثيلها للشأن القبطى على طبيعة المؤسسة ودورها، وأدواتها فى التعبير عن دورها. وهنا لا نستطيع أن نقول إن الكنيسة تحولت إلى مؤسسة سياسية، لأنها لا تمارس السياسة بالمعنى الحزبى، ولا تطرح برنامجا سياسيا، ولا تنشر أفكارها بين الناس. ولهذا لا نستطيع أن نقارنها بالأحزاب أو الجماعات السياسية. والكيانات السياسية بمختلف صورها لها طبيعة أهلية، فهى تمارس العمل السياسى بين الناس، وتحاول أن تجمع الأعضاء، ولكنها لا تعبر عنهم إلا سياسيا، ولا تمارس أى وظيفة تنظيمية عليهم. كل هذا يدفعنا لتعريف الدور الذى تقوم به الكنيسة، لنفهم دلالته على بنيان الكنيسة.

فالكنيسة، ترعى شئون الأقباط، وتقدم مطالبهم للدولة، وتنظم حركة احتجاجهم على الدولة، وتمثلهم فى المشكلات التى قد يعانون منها، وتحدد لهم الوسيلة التى تجرى بها العلاقة مع الدولة، بل فى الواقع تحدد العلاقة مع الدولة. فعبر أكثر من ثلاثة عقود، تحدد موقف الدولة

من الأقباط، من خلال موقف الكنيسة من الدولة، وموقف الأخيرة منها. وكل هذه الشئون تشبه فى جانب منها عمل النقابات، وكأن الكنيسة هى نقابة الأقباط، ليس بحكم المهنة، بل بحكم انتمائهم الدينى والاجتماعى والحياتى. فتعبر عنهم فى شئونهم كلها، فى حين أن النقابة تعبر عن الشئون المهنية فقط. وفى نفس الوقت، نجد أن الكنيسة تدافع عن حقوق الأقباط فى مواجهة الدولة، وهو ما يدخل فى الشق السياسى من حياتهم. تلك الأدوار معا، ورغم أنها محصورة داخل الشأن القبطى، إلا أنها حصرت الشأن القبطى الاجتماعى والسياسى مع الشأن الدينى. فكانت الأدوار متكاملة، واستغنى بها الأقباط عن أى أدوار أخرى يفترض أن يقوموا بها داخل مؤسسات وجماعات الجماعة المصرية.

الواقع أن هذه الممارسات الكنسية جعلت الانتماء للكنيسة لا يبنى فقط على الانتماء الدينى، ولكنه أصبح انتماء كليا، بعدما أصبح دور الكنيسة كليا وشاملا. ولهذا تغير نوع الانتماء للكنيسة، وتغيرت سلطة الكنيسة على رعاياها، وأصبحت تنظم الشأن القبطى العام، لذلك أصبحت تحتكر هذا الشأن، ولا تريد أى نشاط فيه من خارج ما تنظمه من مواقف. فأى نشاط أهلى قبطى خارج عن إطار التنظيم الكنسى - ولو على المستوى الفردى - يؤثر سلبا على الطريقة التى تدير بها الكنيسة شئونها.

الكنيسة تتشبه بالدولة

وملخص هذه الصورة، أن الكنيسة أصبحت تقوم بالعديد من الأدوار، مما يختلف عن ميراثها التاريخى، وهذه الأدوار جعلت الكنيسة تتشبه بالدولة، لا بالأحزاب أو الجماعات الأهلية. والتشبه بالدولة نعنى به أن الآليات الجديدة للعمل، ومنهج التعامل لدى الكنيسة جعلها تتبنى أوضاعا وترتيبات إدارية فى المقام الأول. بأن جعلت الإدارة الكنسية - وهى الجهاز الخاص بشئون المؤسسة الدينية - يقوم أيضا بوصفه جهازا خاصا بشئون الأقباط. فأصبحت الإدارة الكنسية هى التى تدير الملف القبطى، وتحدد طرق معالجة المواقف المختلفة. وهى فى النهاية تتعامل مع الدولة، لا بمنطق الحركة الأهلية الشعبية، بل بمنطق الإدارة والمؤسسة التى تحدد الطلبات، وتمارس الضغط السياسى، حتى يتحقق لها ما أرادت. فقوة الكنيسة - كمؤسسة دينية، مع سلطتها الدينية، وتكامل أدوارها - جعلها مؤسسة قوية جامعة مانعة، لها سلطة وهيمنة على الأقباط عامة، فى ما يخص الدين والحياة. ولأنها المؤسسة الحامية للأقباط، والتى توفر لهم الاحتياجات والطلبات، لهذا أصبحت تقوم بدور يستحق أن تقدم فى مقابله الطاعة، فى مجالات الحياة عموما.

أردنا بهذا أن نعرف أن تسليم وفاء للكنيسة لم يكسر ولاية الدولة على فرد ينتمى لها فقط، ولم يعط للكنيسة ولاية خارج إطار القانون والدستور فقط، بل نزعم أن تسليم وفاء للكنيسة أثر بشكل سلبى على

الكنيسة القبطية نفسها، لأنه شكَّل لها دورا وأسس لها طبيعة ليست منها، ولم تكن. وهذه الطبيعة الجديدة تعتمد على إعطاء الكنيسة القوة القاهرة، وهى قوة تعطى للدولة، وهى فى كل الحالات قوى يناط بالدولة احتكارها، لأنها فى الأساس تمثل صلاحية يُحتَم إعطاؤها للدولة، حتى تحفظ النظام العام. ومثل تلك الصلاحيات تحتاج دائما للمراجعة، فهى الباب الذى يسمح بحدوث التجاوزات، ومنه يأتى الاستبداد. فالتحفظ على شخص - بوصفه يمثل خطرا على الأمن العام - يمثل صلاحية تعطى للدولة، ويجب أن تراقب، لأنها هى الوسيلة الأولى للاستبداد. والتحفظ يأتى بسبب وجود خطورة على الأمن العام، وعندما يستخدم كأداة سياسية ضد المعارضين، يصبح خرقا للدستور، وقواعد العمل السياسى القائمة على التعدد.

لهذا أصبح تسليم وفاء للكنيسة لحظة فارقة لتأسس الكنيسة كمؤسسة إدارية جامعة مانعة، لها تكوين يماثل تكوين الدولة، ويتفوق عليه لاحتكارها السلطة الدينية، مع الشأن القبطى إجمالا. ونعرف ضمنا أن مجال حركة الكنيسة محدود، ولا يقاس بدور الدولة، ولكن فقط نتكلم عن طبيعة دور المؤسسة الكنسية فى الشأن القبطى تحديدا. لأن عملية التسليم كانت تعنى أولا أن ما قامت به وفاء، يمثل خطرا على أمن الكنيسة، والجماعة القبطية، ويلحق الضرر بالشأن القبطى. فحاولت الكنيسة منع وفاء ولو بالقوة. وهو ما لا يمكن تحققه إلا من خلال تسليم

وفاء للكنيسة، وقد خضعت الدولة لهذه الرغبة، متنازلة عن جزء من هيبتها، وكأنها رأت أن الاحتجاج القبطى قد يؤثر على أمن الدولة، فرأت أن أمنها أهم من تنازلها عن ولايتها على فرد من رعاياها.

والحقيقة أن أهمية الطلب الكنسى بتسليم وفاء يكمن فى أن الكنيسة رأت أن هذا حقها القانونى، ورأت أن على الدولة أن تنفذه، رغم أن هذا العمل غير جائز فى كل الأحوال. فأيا كان السبب وراء إشهار إسلام وفاء، فإن التسليم غير جائز. وأيا كان موقف وفاء فى نهاية الأمر فإن التسليم غير جائز أيضا. والأخطر من هذا، ما تم ويتم بعد التسليم، وهو تحديد الإقامة فى مكان محدد وهو الدير، ثم اتخاذ قرار - ربما يكون قد نفذ - بإبعاد وفاء وكل أسرتها عن البلاد، ومعها مارى وأسرتها، ولا نعرف من أيضا. وقرار الإبعاد من سلطة الدولة دون غيرها، وتنفيذه يعنى أن ولاية الكنيسة على الأقباط قد تحققت كأمر واقع. وكل هذا يحدث، دون اعتراض قبطى شعبى، أو تحرك أهلى، بل بتأييد قبطى شعبى.

وموقف الأقباط يعنى أنهم قبلوا التسليم بولاية الكنيسة عليهم، فى مقابل أن تقوم الكنيسة بتلبية احتياجاتهم ومطالبهم، وحل مشكلاتهم، وإعطائهم حقوقهم. وهذا الموقف يماثل تماما ما يحدث فى العلاقة بين الأمة والدولة، حيث يفترض أن تتنازل الأمة عن مساحات من السلطة للدولة، فى مقابل ما تقوم به الدولة من أدوار. أى أن الأصل فى السلطة

أنهـا صـلاحـيـة تعطى للدولة، فى مـقـابل مـا يطلب من الدولة من مسئوليات. ومعنى هذا، أن فى الجماعة القبطية قد تم التنازل عن مساحات من السلطة والحرية من قبل الأقباط، وأصبحت تمثل صلاحيات للكنيسة، كى تقوم بالمسئولية التى تركها الأقباط عليها. وهذه العملية من التنازل الطوعى - أو الذى يفترض أن يكون طوعيا - تشكل علاقات جديدة بين الأقباط والكنيسة، مما يؤدى فى النهاية - كما أشرنا - إلى تغير دور الكنيسة وطبيعتها المؤسسية، وهى كلها تأثيرات ذات وقع تاريخى.

الأقباط وولاية الكنيسة

وعند هذا الموضع، علينا أن نفهم طبيعة العلاقة بين الأقباط والكنيسة، وكيف تأسست عملية التنازل الطوعى لصلاحيات من الأقباط للكنيسة. فأولا نقول إن التنازل الطوعى التاريخى للدولة لا يكون طوعيا بهذه الصورة، بل قد يكون مزيجا من الاختيار والإجبار. والتاريخ يشهد على أن نظرية التنازل الطوعى للدولة تقوم على الحاجة قبل أن تكون اختيارا حرا. كذلك نرى أن التنازل الطوعى لا يمكن أن يتم من كل فرد على حدة، ولكنه يحدث من أفراد وفى حالات، حتى يصبح حالة عامة فى النهاية. وإذا كان التنازل الطوعى يبدو اختيارا فى بدايته،

فهو ليس اختيارا فى نهايته. وتلك هى الحالة فى عملية التنازل الطوعى من الأقباط للكنيسة. إنها حالة تأسست على احتياج معين، وأصبحت تتأكد من خلال قدرة المؤسسة الكنسية على تلبية الاحتياج. وأصبح الأمر يتأسس أكثر من خلال التكرار والاستمرار والديمومة. ويتأكد أيضا من موافقة الأغلبية عليه، أو على الأقل قدر معتبر ومؤثر منها.

ولكن التنازل الطوعى يبدأ فى أوله وكأنه تنازل عن دور من الأقباط للكنيسة، ولكنه فى النهاية يصبح دورا للكنيسة، مرتبطا بمسئوليات على الكنيسة، كلما قامت بدورها كلما تأكدت مسئولياتها، وتأكدت صلاحيتها وسلطتها، أى تأكدت ولايتها على الأقباط. وموقف الدولة فى هذا الأمر شديد الأهمية، بل نقول شديد الخطورة. لأن ما تنازل الأقباط عنه للكنيسة كان دورهم ونشاطهم الأهلى فى العديد من المجالات، خاصة فى الشأن القبطى فلم تعد هناك مؤسسات قبطية أهلية تعنى بالشأن القبطى، خارج إطار الكنيسة. بل نقول إن الجهد القبطى الفردى الأهلى تقلص لحد كبير. معنى هذا أن الأقباط تنازلوا عن دورهم فى الشأن القبطى، وسلموا الملف القبطى للكنيسة، وأصبح نشاطهم فاعلا ومؤثرا، ولكن من خلال الكنيسة. وعندما قامت الكنيسة بهذا الدور، ونظرا لأنها مؤسسة لها سلطة دينية، ويرتبط القبطى بها من خلال العضوية الرسمية، كما بينا، لهذا اتجهت الكنيسة لتنظيم شئون الأقباط، ثم اتجهت للدولة ممثلة لهم، فما كان من الدولة إلا قبول هذا

التمثيل، ونزعم أن الدولة قبلت تمثيل الكنيسة للأقباط منذ عهد الرئيس الراحل أنور السادات، أو قبلها. وفى الحادثة الأخيرة قبلت الدولة أن يكون للكنيسة ولاية على الأقباط، أو على قبطى، أو من كان قبطيا، فى الحالات التى تنتمى للملف القبطى، أى ملف المطالب والمشكلات والاحتياجات.

ومن الضرورى هنا اكتشاف أهمية الربط بين الدور الذى أصبحت الكنيسة تقوم به، وبين امتلاكها أصلا للسلطة والقدرة على العقاب فى المجال الدينى. فالكنيسة عندما تقوم بكل الأدوار، أو عندما تتولى الشأن والملف القبطى، فهى تفعل هذا من خلال جهازها الكنسى، وأدوات الإدارة الكنسية، وسلطاتها الدينية. ومعنى هذا أن التنازل الطوعى الافتراضى يرتبط أيضا بمدى تعلق الأقباط بالكنيسة. فحيث إن القبطى أصلا متعلق بالكنيسة فى المجال الدينى، وحيث إن الكنيسة الآن تقوم بإدارة الملف القبطى كاملا يصبح الاعتراض على الكنيسة من جانب بعض الأقباط المعترضين على تولى الكنيسة للشأن القبطى، سببا فى مواجهة السلطة الدينية للكنيسة. واستخدام الكنيسة لسلطتها الدينية فى مجال الشأن القبطى - أى فى أمور السياسة والاجتماع - يؤكد سلطتها، كما حدث فى موضوع زيارة القدس. وكل تنازل طوعى يتحول فى النهاية لأمر واقع، يصعب تغييره. لهذا تكتمل الصورة أكثر، ليصبح للكنيسة مساحة لتولى شئون الأقباط، مؤيدة بموقف قبطى، وموقف من الدولة، وبسلطة تملكها، وسلطة تتنازل الدولة عنها للكنيسة.

توقعات والتزامات جديدة

إذن، تلك الحادثة الكاشفة والمهمة ـ والتى نتوقف عندها، ويجب أن نفعل ذلك ـ تؤسس لوضع علينا أن نناقشه ونراجعه. بل نقول: إن علينا أن نغيره، قبل أن تأتى العاصفة التالية، فيكون الوضع تأسس لعمق غير مسبوق، وتكون تداعياته ذات أثر تاريخى، فنصبح أمام مأزق تاريخى وحضارى، يمس كيان الجماعة المصرية، ويسحب من رصيد خبراتها فى العيش المشترك.

والخطر يأتى من تحقق الولاية، وتسليم الدولة بها، وخضوع الأقباط لها. وتخيل كيف تقبَّل الأقباط تسليم وفاء للكنيسة، بل نقول كيف طالب البعض بذلك، وكيف سعد البعض به. فمعنى كل هذا أن الأقباط ـ أو نقول كثرة من الأقباط ـ قبلت ولاية الكنيسة، واعتبرت أن نتيجة هذه الولاية إيجابية وفى صالح الأقباط. وهنا علينا أن نسمى هذه العلاقة بما يناسبها، فالقبطى يرى أن الكنيسة هى الحاضنة والمسئولة والأم، والمؤسسة الحامية، وفى مقابل ما تحققه من حماية يعطى لها السلطة. وما وصلت له الكنيسة الآن، وما قامت به بالفعل يؤكد هيبتها لدى الأقباط، سواء قناعة بما فعلت، أو تأكدا من سلطتها على رعاياها، وفى مواجهة الدولة.

هذه العلاقة تفرض على كل طرف القيام بدوره تجاه الآخر فى المستقبل. فأصبح على الكنيسة حماية الأقباط، فإن قصرت خرجوا

عليها، وعلى الكنيسة تحقيق مطالب الأقباط، فإن ظهر أنها لا تقدر على ذلك، خرج الأقباط منها. لهذا نتوقع أن تدافع الإدارة الكنسية على دورها الحالى، والأوضاع التى تحققت على أرض الواقع، وتوليها للشأن القبطى. وأيضا سيحاول الأقباط المحافظة على تلك الترتيبات الإدارية الحادثة، لأنها أصبحت تمثل عنصرا هاما فى تشكيل وعى الجماعة القبطية بأمانها. ما نريد الوصول له هو التأكيد على أن تلك الترتيبات الحادثة للملف القبطى، والشأن القبطى العام، الذى يتجاوز شئون ممارسة العقيدة والعبادة استقرت لحد ما، ولكنه مؤثر فى حادثة وفاء. مما يجعل تغيير هذه الترتيبات أمرا صعبا، ولا نقول مستحيلا.

ونحن هنا بصدد ترتيبات فى علاقة التبعية أو الانتماء، فى مقابل السلطة، تفرض توقعات تتجاوز الواقع القانونى والدستورى، وتتجاوز أسس الجماعة المصرية. ولا يمكن تحقيق تلك التوقعات إلا من خلال تأكيد عملى يحاول تأسيس أوضاع قانونية بفعل الأمر الواقع. فإذا تركت الأمور تتفاعل فى هذا المسار سيكون الصدام حتميا مع الدولة، ومع أسس بنية الجماعة المصرية. ويمكن أن يكون الصدام حادا، ويجعل التدخل الخارجى متاحا، خاصة وأن خطط التدخل الأمريكى والغربى جاهزة ومعدة، بل ومطلوبة لخدمة المصالح الغربية والأمريكية، وخدمة خطط الهيمنة.

لهذا تصبح مسئولية الجماعة المصرية كلها أن تعمل من اليوم من أجل إعادة ترتيب العلاقات بين الجماعات الفرعية المشكِّلة لها، وإعادة رسم

أدوار المؤسسات الأهلية، وتفعيل الكيانات الأهلية المتنوعة. وعلى الأقباط مسئولية خاصة فى هذا الأمر، لأنه يحتاج إلى مراجعة تعيد الشأن القبطى لمكانه التاريخى، كجزء من هموم وشئون الجماعة المصرية. وتعيد الكنيسة القبطية لدورها الأساسى، الذى حافظ عليها، وحقق مكانتها التاريخية. يجب أن يظل ملف قضية وفاء مفتوحا، حتى يعاد ترتيب أوضاع ملف الشأن القبطى.

***